أثر سياسة الدعم الفلاحي على انتاج التمور في الجزائر
(دراسة قياسية للفترة 1983ـ2008)

أ/ رياض ريمي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة الوادي

أ/عقبة ريمي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة الوادي

1- تقديم:

تعتبر التمور من المنتجات التي حظيت باهتمام كبير سواء من المواطن أو من الدولة، فهي تحتل مكانة خاصة في البنيان الاقتصادي الزراعي الجزائري على مستوى الإنتاج والاستهلاك والتسويق، مما جعل الدولة تهتم في دعم هذا النشاط الإنتاجي بهدف زيادة الإنتاج مع تحسين النوعية حيث احتلت الجزائر حتى نهاية السبعينيات المرتبة الأولى عالميا من حيث إنتاج وتصدير التمور، لكن إنتاجنا من هذه المادة تراجع بشكل محسوس لأسباب مختلفة منها ما فرضته عوامل مرتبطة بكيفية تسيير ثروتنا الفلاحية وأخرى بالأطر المنظمة لنشاط التجارة الخارجية آنذاك، وامتد تأخر الفرع في الإنتاج والتصدير لفترة طويلة فاقت العشرين سنة وتحديدا بين سنوات 1970 و 1990، ومع مطلع التسعينيات تعرض منتوجنا الفلاحي وعلامتنا التجارية (دقلة نور) إلى النزيف والنهب من قبل شبكات تهريب منظمة استغلت الوضعية الأمنية التي مرت بها الجزائر لتهريب منتوجنا من هذه المادة عبر الحدود وبات منتوجنا الوطني يروج في السوق العالمية من قبل دول أخرى على أنه منتوج محلي خاص بها، ولنفس الأسباب المذكورة فقدت الجزائر أسواقها الخارجية وترتيبها العالمي في مجال تصدير هذه المادة وهي الآن تحاول ومنذ سنة 2000 في إطار مختلف برامج الدعم الفلاحي إلى الرفع من قدرات إنتاجها الفلاحي وحمايته.

إن الجزائر تسعى من خلال مختلف البرامج التي وضعتها منها "المخطط الوطني للتنمية الريفية" و"برنامج التجديد الاقتصادي والريفي" إلى الرفع من إنتاجها الفلاحي، وتوفير نوعية جيدة من المحاصيل الزراعية، وقد تمكن القطاع منذ سنة 2000 تاريخ انطلاق برامج الدعم في إطار "المخطط الوطني للتنمية الريفية"، من توسيع المساحات المزروعة من أشجار النخيل إلى نسبة معتبرة قاربت 100 بالمائة انتقلت فيها المساحة من 100 ألف هكتار إلى 169.3 ألف هكتار، ويتم في إطار برنامج التجديد الاقتصادي والريفي، التركيز على عملية توفير نوعيات جيدة وممتازة من التمور من خلال القضاء على مختلف الأمراض التي عادة ما تصيب الأشجار والثمار وتم في هذا المجال تقديم إعانات مالية للفلاحين وتوفير الدعم التقني لهم انطلاقا

من خدمات المعاهد المتخصصة التابعة للوزارة، كما تم تخصيص صندوق خاص لدعم الاستثمار الفلاحي موجه إلى عدد من الفروع ومنها ما يخص زراعة أشجار النخيل وإنتاج التمر، ويهدف هذا الصندوق إلى دعم عمليات تهيئة النخيل وقلع القديمة منها، وتعديل الأرض بالرمال، وحماية صنف دقلة نور، ودعم التصدير، وتجهيز التمور لعملية التصدير، ويشمل الدعم اقتناء مواد متخصصة لتجهيز وحدات جديدة وتجديد تجهيزات الوحدات الموجودة.

و في هذا السياق نسعى من خلال دراستنا هذه التحقق من إذا حققت هذه البرامج النتائج المنتظرة منها عن طريق تطبيق الاختبار الإحصائي (اختبار شاو) أو ما يسمى باختبار التغير الهيكلي في النماذج، حيث سنقوم بتقدير نموذج الانحدار لإنتاج التمور بدلالة الزمن خلال الفترة 1983- 2002 مع الانحدار خلال الفترة 2003- 2008. ومن ثم اختبار الفرضية القائلة ما إذا كان هناك اختلاف بين الفترة الأولى والفترة الثانية أي هل هناك اختلاف بين معالم الانحدار في الفترة الأولى ومعالم الانحدار في الفترة الثانية.

2- مميزات إنتاج التمور في الجزائر:

يعتبر قطاع التمور قطاعا مهما في الجزائر لما له من تأثيرات و انعكاسات غذائية و اقتصادية نتيجة الاهتمام به. و للفصل في هذا الكلام سوف نتطرق إلى عرض الإمكانيات المتاحة على مستوى قطاع التمور من ثروة النخيل و المساحة المزروعة، و كذا لتطور دراسة الإنتاج في الجزائر.

2- 1- ثروة نخيل التمور في الجزائر و إنتاجية النخلة الواحدة:

تحتل الجزائر مرتبة معتبرة عالميا من حيث ثروة نخيل التمر، و كذا من حيث مردودية النخلة الواحدة، و الجدول الموالي يوضح لنا شيء من الدقة لتطور غرس أشجار النخيل في الجزائر و ذلك منذ سنة 1964 و إلى غاية سنة 2008، كما يقدم لنا إنتاجية النخلة بالكيلوغرامات.

الجدول رقم(01): تطور عدد نخيل التمور و إنتاجية النخلة الواحدة في الجزائر

السنوات	عدد النخيل المغروس	المغروس	عدد النخيل المنتج	ج	الإنتاجية (كغ/نخلة)
1964	-		5919870		30
1974	-		6146910		29
1983	-		5871300		31
1985	_		5875889		20
1988	-		5843395		34
1990	-		6222507		33
1991	8364270		6305910		33
1992	8536550		1529170		40
1993	9006990		6666480		39
1994	9528570		7123350		45
1995	9665370		7026260		41
1996	11186200		8259970		44
1997	11366440		8579990		35
1998	11567610		8785980		44
1999	11670330		8833880		48
2000	11901270		8955520		41

48	9065610	12035650	2001
45	9370300	13505880	2002
46	9900000	-	2003
44.5	9946000	-	2004
50	10365000	-	2005
47	10475150	-	2006
48	10926000	-	2007
46	11961210	-	2008

المصدر: جمعت حسب وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، إحصائيات فيفري 2003، ص25، وموقع المنظمة العربية للتنمية الزراعية إحصائيات 2008.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن تطور عدد النخيل المغروس في تزايد مستمر، أما تطور عدد النخيل المنتج منذ الاستقلال إلى غاية 2008 نجده قد أخذ معدلات متذبذبة من سنة لأخرى، و قد وصل عدد النخيل سنة 1974 إلى 6146910 نخلة منتجة و ترجع الزيادة في عدد النخيل في فترة السبعينات إلى العناية التي حظي بها هذا القطاع و خاصة من خلال برامج تنمية الجنوب، أما في سنة 1988 فقد انخفض العدد إلى 5843395 نخلة منتجة ليرتفع بعدها إلى غاية 11961210 نخلة منتجة سنة 2008، و يعود الفضل لهذه الزيادة في عدد النخيل لمختلف البرامج التي وضعتها الدولة منها "المخطط الوطني للتنمية الريفية" و"برنامج التجديد الاقتصادي والريفي" والذي يهدف إلى الرفع من إنتاجها الفلاحي، وتوفير نوعية جيدة من المحاصيل الزراعية.

أما فيما يخص إنتاجية أو مردودية النخلة الواحدة فقد ارتفعت في فترة التسعينات لتصل إلى 48 كغ/ نخلة سنة 1999 و 50 كغ/ نخلة سنة 2005 مقارنة بسنة الأساس 1964 و التي وصلت فيها إنتاجية النخلة الواحدة 30 كغ، و كذا انخفاض كبير سنة 1985 حيث بلغت الإنتاجية 20 كغ نخلة، و يرجع سبب الانخفاض إلى الأمراض التي أصابت عدد كبير من النخيل. إما عن زيادة الإنتاجية فهي ناتجة عن تطوير زراعة نخيل التمور و الاهتمام الأكبر في السنوات الأخيرة بهذا النوع من الزراعة، و لكن رغم هذه المردودية للنخلة تعتبر ضعيفة مردودية النخلة على المستوى العالمي حيث بلغت في الولايات المتحدة 100كغ/ نخل.

2- 2- تطور الإنتاج و المساحات المزروعة في الجزائر:

يبين الجدول رقم (02) تطور الإنتاج و المساحة المزروعة في الجزائر خلال الفترة 1983- 2008 حيث اتضح أن مستوى الإنتاج في تذبذب خلال هذه الفترة رغم الزيادة المستمرة في المساحات المزروعة و هذا راجع لطرق الزراعة المختلفة، حيث المسافات البينية بين النخلة و الأخرى لا تتعدى 7 أمتار و كذالك بسبب مرحلة العجز التي وصل إليها أغلبية النخيل و عدم التحكم في المياه و الأسمدة و الأمراض.

أما في السنوات الأخيرة شهدت تطورا ملحوظا من حيث الكمية المنتجة و يرجع ذلك إلى عودة الأعداد الكبيرة من اليد العاملة إلى الواحات و الاهتمام من جديد بقطاع النخيل، و تزايد عدد العاطلين عن العمل هذا ما أحدث هجرة معاكسة، كما تشهد السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا في المساحة و ترجع

أسباب هذه الزيادة إلى الإصلاحات التي عرفها القطاع الزراعي خصوصا بتطبيق القانون 18/83 المؤرخ في 1983/08/13[1] و المتعلق بحيازة الملكية العقارية الزراعية حيث عرفت هذه العملية توزيع مساحات معتبرة من الأراضي الزراعية على المستفيدين للاستصلاح إضافة إلى عملية إعادة تجديد النخيل. كما ترجع هذه الزيادة إلى برامج الدعم الفلاحي "المخطط الوطني للتنمية الريفية" و"برنامج التجديد الاقتصادي والريفي" والذي يهدف إلى الرفع من الإنتاج الفلاحي من التمور، وتوفير نوعية جيدة من التمور والتالي توجه نحو التصدير في ظل تذبذب أسعار البترول. كما نشير أن متوسط الإنتاج الوطني لدقلة نور فقد قدر بـ: 48% هذا لما لها من قيمة تجارية كبيرة، حيث تصدر بكميات كبيرة إلى الخارج خاصة لفرنسا، أما التمور الجافة فقدر متوسط إنتاجها بـ:31 % و تصدر إلى دول الساحل الإفريقي، و التمور نصف اللينة تقدر نسبة إنتاجها بـ :21% [2].

الجدول رقم (02): تطور الإنتاج و المساحة المزروعة في الجزائر

السنوات	الإنتاج (قنطار)	المساحة (هكتار)
1983	1800450	71000
1984	1830006	71100
1985	1990012	71160
1986	1891030	71190
1987	2242001	72530
1988	1960153	76210
1989	2060010	78260
1990	2090450	78640
1991	2090930	81890
1992	2605150	83440
1993	2616120	84410
1994	3171340	85230
1995	2851550	87020
1996	3606370	96560
1997	3029930	96520
1998	3873130	97990
1999	4275830	100120
2000	3656160	101820
2001	4373320	104390
2002	4184270	120830

[1] . آيت حتريت نادية، بوخروبة فاطمة، **ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدراسات التقنية في التجارة الدولية، كلية الحقوق و التجارة، جامعة بومرداس، ص 88.

[2] . **نفس المرجع السابق**، ص 88.

2003	4555500	124960
2004	4426000	135000
2005	5163000	147900
2006	4621900	154370
2007	5269200	159870
2008	5527700	162030

المصدر: جمعت حسب المعطيات وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، إحصائيات فيفري 2003، ص 27، وموقع المنظمة العربية للتنمية الزراعية إحصائيات 2008.

الملاحظ مما سبق أن المنتجات الفلاحية ذات الأصل النباتي أن العامل الأساسي في زيادة الإنتاج و المردود مرتبط ببرامج الدولة و تنفيذ استراتيجياتها في هذا القطاع، كما نستنتج أن دور القطاع الخاص في نمو الإنتاج يبقى ضعيفا من خلال عدم مساهمة القطاع العام و القطاع الخاص مع بعض.

3- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية :

بعد أن تجاوزت الجزائر المرحلة الحرجة التي عاشتها ولو جزئيا وفي ظل التحولات العميقة التي عرفتها بدخولها الاقتصاد الحر والرأسمالية وتأثيرات العولمة، وأمام التدهور الذي عرفته الفلاحة الجزائرية خلال العشرية الأخيرة وقصد النهوض بالقطاع الفلاحي وجهت سياسة جديدة تهدف إلى تطوير الفلاحة وجعلها قاعدة متينة في الاقتصاد الوطني فبادرت في سبتمبر 2000 بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية (pnda) الذي يعتبر مشروع طموح يندرج ضمن مسعى الدولة للنهوض بالقطاع الفلاحي وديناميكية العالم الريفي، مرورا بتحقيق تنمية متوازنة ومستديمة تأخذ بعين الاعتبار ثلاثة معايير أساسية هي الجودة الاقتصادية والاستدامة الايكولوجية والقبول الاجتماعي. و يترجم هذا المخطط نهاية مرحلة طويلة من السياسات الاشتراكية و بداية سياسة جديدة تعتمد على الخواص و الدعم بالأموال فقط مع ترك حرية النشاط الفلاحي و التسيير و بذلك فهي أول خطوة موجهة للقطاع الفلاحي في ظل سياسة ليبرالية تشمل خاصة المستثمرات و الوحدات الإنتاجية.

و يهدف هذا المخطط إلى تكثيف الزراعات و تطويرها قصد تحسين مستوى الأمن الغذائي و استغلال الأراضي استغلالا جيدا حسب المؤهلات الطبيعية و الإمكانيات الموجودة بها مع تشجيع الفلاحين على الإستثمار و إعطائهم أكثر فرص بفضل الدعم الفلاحي الممنوح عن طريق الإعانات و القروض، كما يهدف المخطط أيضا إلى ترقية القدرة التنافسية للفلاحة الجزائرية وإدماجها في الاقتصاد العالمي عن طريق الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة بما يساهم في تحقيق تنمية مستدامة .

وقد تضمن هذا المخطط تسعة (09) برامج فلاحية تنموية تتمثل في [1]:

- البرامج الموجهة إلى إعادة تأهيل وتحديث المستثمرات الفلاحية:
  - ❖ برنامج تكييف أنظمة الإنتاج.
  - ❖ برنامج تكثيف النتاج وتحسين الإنتاجية.

❖ برنامج تثمين الإنتاج الفلاحي (التكييف، التحويل، التخزين، التسويق)

❖ برنامج دعم الاستثمار على مستوى المستثمرات الفلاحية.

- البرامج الموجهة إلى المحافظة على المجالات الطبيعية وتنميتها وخلق مناصب الشغل:

❖ البرنامج الوطني للتشجير.

❖ برنامج التشغيل الريفي.

❖ برنامج استصلاح الأراضي.

❖ برنامج حماية وتنمية المناطق الاستبسية.

❖ برنامج المحافظة وتنمية الواحات.

ولتمويل هده النشاطات صدر المقرر رقم 599 المحدد لشروط الاستفادة من دعم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية fnrda وهذا في التخصيص الخاص رقم 67- 302 الذي عنوانه " الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية " والذي يعد الجهاز المالي المخصص لدعم برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

ويعد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بمثابة دفعة قوية للنهوض بقطاع الفلاحة في الجزائر، غير أنه مس المناطق الفلاحية فقط، خاصة ذات المؤهلات الطبيعية الكبيرة دون المجالات الريفية الأخرى التي بقيت مهمشة ويعاني سكانها ألا استقرار حيث أصبحت مناطق طاردة للسكان بفعل الأوضاع المزرية التي يعيشونها وتردي مستوى المعيشة في ظل البطالة وغياب تجهيزات الحياة الضرورية رغم التواجد السكاني الكبير بها خاصة الفلاحين الصغار أصحاب القطع الفلاحية الصغيرة والفلاحين بدون أرض.

وأمام هده الوضعية وفي سنة 2002 أطلقت الدولة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (pndar) الذي يعد كتكملة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية حيث مس المناطق المستفيدة من المخطط الفلاحي بنشاطات تنموية خاصة فيما يتعلق بالتجهيز (شق الطرقات، الإنارة الريفية، السكن ...) وهذه النشاطات خصت بها المجالات المستفيدة من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أي أن هذين المخططين إهتما بالمناطق الفلاحية ذات الإمكانيات الفلاحية الكبيرة فقط وكان مجال تطبيقهما ضيق واختياري.

وبالرغم من هذه المجهودات التي قامت بها الدولة لتحقيق تنمية فلاحية وريفية إلا أنها لم تتعدى نطاق المجالات الفلاحية الجيدة دون المساس بالمجالات الريفية الأخرى التي يزداد وضعها سوءا يوم بعد يوم.

ولتدارك هده الوضعية وفي إطار التنمية المستدامة وترسيخا لمبادئ الحكم الراشد الذي يهدف إلى إشراك السكان في تسيير السياسات والاستماع لانشغالاتهم وتصوراتهم وجعلهم طرفا ثالثا مع الدولة والقطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة، أعلنت الدولة و وعن طرق الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية عن الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة وهذا في سنة 2003 التي تقوم على مجموعة من الأهداف و التوجهات يأتي في مقدمتها تطوير و تحقيق تنمية شاملة مستدامة في المجال الريفي، و تترجم هذه الإستراتيجية المشاريع الجوارية للتنمية الريفية (ppdr) و التي تعتبر كأداة للتنفيذ تهدف هذه المشاريع إلى خلق ظروف معيشية جيدة للسكان تسمح لهم بالاستقرار و الأمن الغذائي من خلال برامج الأعمال و

النشاطات و التجهيزات، هذه الأخيرة تكون منبثقة من مقترحات و تصورات الجماعات الريفية لتنمية أقاليمهم مع المساهمة الفردية و الجماعية في تصور و تنفيذ المشاريع. وتتضمن المشاريع الجوارية للتنمية الريفية تجهيزات و نشاطات فلاحية و غير فلاحية فردية وجماعية.

تهدف كلها إلى تثبيت السكان عن طريق تجهيز المجالات الريفية وخلق ديناميكية اقتصادية بها تكون مبنية على النشاطات والأعمال التي يقترحها السكان الممثلين بجمعيات ريفية والي تعمل على تنشيط المشاريع الجوارية والوساطة بين السكان والإدارة الممثلة بمديرة المصالح الفلاحية أو محافظة الغابات حتى تكون الشفافية في سير المشاريع لبلوغ الأهداف المسطرة.

4- دراسة أثر سياسة الدعم الفلاحي على انتاج التمور في الجزائر:

سنسعى من خلال دراستنا هذه التحقق من أن برامج الدعم الفلاحي التي تم تطبيقها خلال سنة 2000 هل حققت النتائج المنتظرة منها على مستوى انتاج التمور وذلك بتطبيق الاختبار الإحصائي (اختبار شاو) أو ما يسمى باختبار التغير الهيكلي في النماذج، حيث سنقوم بتقدير نموذج الانحدار لإنتاج التمور بدلالة الزمن خلال الفترة 1983- 2002 مع الانحدار خلال الفترة 2003- 2008. ومن ثم اختبار الفرضية القائلة ما إذا كان هناك اختلاف بين الفترة الأولى والفترة الثانية أي هل هناك اختلاف بين معالم الانحدار في الفترة الأولى ومعالم الانحدار في الفترة الثانية.

لذا يتطلب هذا الاختبار تقسيم الفترة المدروسة لظاهرة ما إلى فترتين أو أكثر، و نظرا لأهميته ارتأينا التطرق إلى طريقة استعماله:

ليكن النموذج الكلي المقدر: $\hat{y}_t = a_0 + b_0 x_t$

و مجموع مربعات البواقي للفترة t: $\Sigma e^2 = \Sigma\left(y_t - \hat{y}\right)^2$

n: عدد المشاهدات.

و النموذج الفترة الأولى: $\hat{y}_{1t} = a_1 + b_1 x_{1t}$

مجموع مربع البواقي للفترة الأولى: $\Sigma e_1^2 = \Sigma\left(y_{1t} - \hat{y}_{1t}\right)^2$

n_1: عدد المشاهدات الفترة الأولى.

و النموذج الفترة الثانية: $\hat{y}_{2t} = a_2 + b_2 x_{2t}$

مجموع مربعات البواقي للفترة الثانية: $\Sigma e_2^2 = \Sigma\left(y_{2t} - \hat{y}_{2t}\right)^2$

n_2: عدد المشاهدات الفترة الثانية.

و عدد المعالم في النموذج المقدر في الفترة المدروسة يساوي عدد المعالم في المعالم في النموذج الأول و الثاني بعد تقسيم الفترة.

و بعدما تحصلنا على النماذج نقوم بحساب F_{cal} كما يلي:

$$F_{cal}=\frac{\left[\sum e^2-\left(\sum e_1^2+\sum e_2^2\right)\right]/K}{\left(\sum e_1^2+\sum e_2^2\right)/\left(n_1+n_2-2k\right)}$$

و نقارنها بقيمة F_{tab} المجدولة عند مستوى الخطأ ~ و درجات الحرية:

$$V_1=k \quad ,V_2=\left(n_1+n_2-2k\right)$$

إذا كان $F_{cal}\langle F_{tab}$ فان النموذج مستقر و بالتالي هناك استقرارية في معالم النماذج وعدم وقوع تغير هيكلي.

ولقد اعتمدنا على برنامج STATA 9 عند تقديرنا لمختلف دوال انتاج التمور المعتمدة في دراستنا فتحصلنا على النتائج التالية:

النموذج الكلي المقدر: $\hat{y}_t=1217432+154154.7\times t$

و مجموع مربعات البواقي للفترة t: $\sum e^2=2.3126\times10^{12}$

n: عدد المشاهدات وتساوي 26 مشاهدة.

أما النموذج الفترة الأولى: $\hat{y}_{1t}=1310099+142839.2\times t$

مجموع مربع البواقي للفترة الأولى: $\sum e_1^2=1.7925\times10^{12}$

n_1: عدد المشاهدات الفترة الأولى وتساوي 20 مشاهدة.

و النموذج الفترة الثانية: $\hat{y}_{2t}=3282667+195700\times t$

مجموع مربعات البواقي للفترة الثانية: $\sum e_2^2=3.4551\times10^{11}$

n_2: عدد المشاهدات الفترة الثانية وتساوي 06 مشاهدات.

و بعدما تحصلنا على النماذج وحساب البواقي النماذج وبتطبيق العلاقة السابقة الذكر لـ F_{cal} نحصل: $F_{cal}=0.90$

و نقارنها بقيمة F_{tab} المجدولة عند مستوى الخطأ 5% = ~ و درجات الحرية: $V_1=2 \quad ,V_2=22$

ومنه القيمة المجدولة $F_{tab}=F_{(2.22)}^{1-\sim}=3.44$

نلاحظ أن $F_{cal}\langle F_{tab}$ بالتالي يمكن القول أن هناك استقرارية في معالم النماذج وعدم وقوع تغير هيكلي بين نماذج الفترتين الأولى والثانية فهذا يعني أن سياسة الدعم الفلاحي لسنة 2000 تاريخ انطلاق برامج الدعم في إطار "المخطط الوطني للتنمية الريفية" لم تؤدي إلى النتائج المرجوة منه على مستوى انتاج التمور في الجزائر.

5- الخاتمة:

إن سياسة الدعم الفلاحي لسنة 2000 تاريخ انطلاق برامج الدعم في إطار "المخطط الوطني للتنمية الريفية" لم تؤدي إلى النتائج المرجوة منه على مستوى انتاج التمور في الجزائر وهي النتيجة المتوصل اليها من خلال دراستنا هذه وهذا راجع حسب رأينا إلى عدة أسباب منها:

- بطء دورة رأس المال في الانتاج التمور، فمن أجل أن يحصل المزارع على رأس ماله في انتاج التمور فإنه يجب أن ينتظر على الأقل 07 سنوات حتى يصل الإنتاج إلى مرحلة الانتاج التجاري، بالإضافة الى عائد الاستثمار في انتاج التمور، الأمر الذي أدى بالعديد من المزارعين بالاتجاه في الاستثمار وطلب الدعم في المحاصيل الأكثر ربحية مثل زراعة البطاطا في منطقة الوادي، أو لزراعة الخضروات باستخدام البيوت البلاستيكية....
- المعوقات المتعلقة بالحالة الصحية للأشجار حيث يتعرض النخيل والثمار المنتجة منه إلى العديد من الحشرات والأمراض.
- ضعف المعرفة التقنية عند المزارعين التقليديين لتمكنهم من إتقان كل الأعمال التي تحتاجها المزرعة بالإضافة إلى ندرة اليد العاملة المتخصصة في زراعة النخيل.

المراجـــع

I- باللغة العربية:

1/- آيت حتريت نادية، بوخروبة فاطمة، **ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدراسات التقنية في التجارة الدولية، كلية الحقوق و التجارة، جامعة بومرداس.

II- بالغة الأجنبية:

1) Régis Bourbonnais, Econométrie, 6 ième édition, Dunod, Paris, 2007.
2) Damondar N. Gujarati, basic Econometrics, 4 th Edition, McGraw-Hill, New York, 2003.
3) William H.Greene, Econometric Analysis, 5 th Edition, Prentice Hall, New Jersey,2005.

III- المواقع الالكترونية:

1/- موقع المنظمة العربية للتنمية الزراعية

http://www.aoad.org